



المرأة الفلسطينية الأسيرة: معاناة إنسانية مستمرة وإجراءات انتقامية متصاعدة.

المحتويات

تقديم

3

ملخص تنفيذي.....5

1. واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال.....7

1-1 احصائيات الاسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال.....7

2-2 تطورات أعداد الأسرى والأسيرات خلال السنوات الأخيرة.....9

2. الانتهاكات الجسيمة بحق النساء الفلسطينيات في سجون الاحتلال الاسرائيلي.....10

1-2 ظروف إعتقال الأسيرات الفلسطينيات القاسية.....11

2-2 التعذيب وسوء المعاملة اثناء التحقيق او الاحتجاز.....12

3-2 معاناة النساء خلال النقل عبر "البوسطة".....13

4-2 التحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب والاغتصاب.....14

5-2 الحرمان من الرعاية الصحية.....14

6-2 سياسة العزل الانفرادي كأسلوب قمعي ممنهج.....16

7-2 النساء رهن المحاكمة والحبس المنزلي.....17

8-2 معاناة الأسيرات الحوامل في سجون الاحتلال الاسرائيلي.....18

9-2 الاسيرات المحررات: معاناة مستمرة.....19

10-2:الاسيرات الامهات.....20

11-2: جريمة الاخفاء القسري للأسيرات من قطاع غزة ومصيرهن المجهول.....24

3 التوصيات.....25

المراجع:.....27

إنّ مجموعة واسعة من الجرائم والانتهاكات الاسرائيلية المرتكبة بحق النساء والفتيات الفلسطينيات في جميع أماكن تواجدهن في قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس، تعكس سياسة الاحتلال الثابتة منذ عقود في استخدام العنف القائم على أساس الجنس ضد الفلسطينيين لترويعهم وإدامة نظام قمع يقوض حقهم في تقرير المصير، والتمتع بالحرية، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

لقد انتهجت قوات الاحتلال الاسرائيلي شن حملات الاعتقال الواسعة النطاق بحق النساء والفتيات الفلسطينيات، وترسيخ جريمة الاختفاء القسري، وسياسة الحبس المنزلي. وتبعاً لدورها، وثقت وزارة شؤون المرأة ومنذ السابع من اكتوبر (2023) أنماطاً جديدة من الممارسات والجرائم المرتكبة والقائمة على أساس الجنس، والتي تهدف قوات الاحتلال الاسرائيلي من خلالها إلى النيل من الكرامة الانسانية للنساء والفتيات الفلسطينيات، وتهدد الحق في الحياة، والسلامة الجسدية، والنفسية، والجنسية.

وفي يوم الأسير الفلسطيني، هذه المناسبة التضامنية، الانسانية، العالمية الهامة تطلق الوزارة هذا التقرير المصحوب بالأدلة ليكون مكملاً لسائر التقارير الوطنية الصادرة عن مؤسسات الدولة والمنظمات الحقوقية الأهلية، وكذلك التقارير الدولية الصادرة عن أجهزة الامم المتحدة، والإجراءات الخاصة، بما في ذلك تقرير [لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس](#)، والذي أكدّ على أنّ الاحتلال الاسرائيلي يستخدم على نحو مقصود العنف الجنسي ويستهدف النساء والفتيات الفلسطينيات عبر مجموعة واسعة النطاق من الجرائم والانتهاكات متعددة الابعاد، وفي ظروف غامضة، كأداة واستراتيجية حرب للسيطرة على الشعب الفلسطيني وتدميره.

وقد خلص التقرير إلى تعمد قوات الاحتلال الاسرائيلي ترسيخ السياسات والممارسات والجرائم والانتهاكات بحق النساء والفتيات ووضعهن في ظروف احتجاز واعتقال قاسية، وحاطة بالكرامة الإنسانية، وتهدد على نحو جاد حياتهن. وذلك، مع ارتفاع ملحوظ في اختفاء النساء والفتيات قسراً والاحتجاز في معسكرات ميدانية سرية. تُحال النساء والفتيات إلى محاكم عسكرية تسعى إلى توفير

غطاء قانوني يُشرعن انتهاك المستوى السياسي والعسكري الإسرائيلي المستمر لحقوق هذه الفئة المحمية بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين، ومعاملة أسرى الحرب، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وغيرها من قواعد القانون الدولي الإنساني، وأجندة المرأة، والسلام، والأمن. إنَّ الاعتقال الإداري - بلا اتهام أو محاكمة - والحبس المنزلي، إلى جانب الإعدام خارج القانون، والتفتيش العاري، والضرب والتككيل، والتوعد والوعيد، والتعذيب، والتحقير الحاط بالكرامة، والابتزاز، والتجويد والتعطيش، والحرمان من النوم أو الفراش، والفورة، ومتطلبات النظافة الشخصية أو الاستحمام، التتمر، والتحرش أو هتك العرض والتهديد بالاغتصاب أو الاغتصاب، والحرمان من الزيارة، والتواصل مع المحامي وبالتالي عدم الحصول على المساعدة القانونية، والمداهمات لغرف الأسيرات من قبل مصلحة السجون والحرمان من التعليم، وأداء الشعائر الدينية، ومصادرة المقتنيات الخاصة، وفرض الغرامات المالية، ومنع إدخال الملابس، كلها ظروف تضع النساء والفتيات الفلسطينيات أمام احتمالات صعبة للنجاة. وهذا الأمر أيضاً ينسحب على النساء والفتيات المحررات ممن تزداد معاناتهن بسبب الآثار الصحية الجسدية، والنفسية، والجنسية، والاجتماعية والنااتجة عن طول أمد فترة الاعتقال والاحتجاز، بما في ذلك صعوبة الاندماج في مجتمعاتهن.

وفي هذه المناسبة، تجدد وزارة شؤون المرأة التزامها وحرصها الدؤوب استناداً لبرنامج عمل الحكومة واستراتيجياتها العبر قطاعية، في اعلاء صوت الأسيرات الفلسطينيات وضحايا هذه الجرائم والانتهاكات الاسرائيلية، المستمرة، وتنسيق الجهود الوطنية وعبر الوطنية لتوفير كافة أوجه الدعم والتمكين الاجتماعي، والاقتصادي، والقانوني، والصحي لهن. والتعبئة الاقليمية والدولية عبر مشاركة هذه الحقائق المفجعة، والقاسية، والصادمة، مع كافة الجهات المعنية، وصولاً إلى الافراج الفوري وغير المشروط عن أسرانا وأسيراتنا، وتبيان مصير آلاف النساء والفتيات المختفيات قسراً. وتحقيق العدالة الجنائية للضحايا وفقاً لقواعد القانون الدولي الانساني وما يتيح من خيارات وذلك بمحاسبة الاحتلال الاسرائيلي عن جرائمه وانتهاكاته، ومنع الافلات من العقاب، وذلك عبر ابتعاث لجان تحقيق وتقصي دولية مختصة، والمثابرة على الإجراءات القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الوطني المختص عالمياً.

منى الخليلي

وزيرة شؤون المرأة

يتناول التقرير في المحور الاول واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، حيث شهدت الفترة الممتدة من السابع من أكتوبر 2023 وحتى أبريل 2025 تصاعداً خطيراً في وتيرة الاعتقالات بحق النساء الفلسطينيات، حيث تم اعتقال أكثر من 510 امرأة في إطار سياسة ممنهجة تستهدف النساء بشكل خاص. ولا تزال 29 أسيرة رهن الاعتقال حتى الثالث عشر من نيسان للعام 2025، وسط أوضاع إنسانية صعبة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من بينها الاعتقال الإداري والإهمال الطبي. وبلغت التقرير إلى الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الحقوقية في توثيق أعداد الأسيرات من قطاع غزة بسبب سياسة الإخفاء القسري، حيث يحتجز عدد غير معروف منهن في ظروف غير إنسانية دون توجيه تهمة أو عرضهن على المحاكم.

أما المحور الثاني فيسلط الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها الأسيرات الفلسطينيات، والتي تبدأ منذ لحظة الاعتقال ولا تنتهي حتى بعد الإفراج عنهن. تعاني الأسيرات من ظروف احتجاز قاسية منها: الاكتظاظ، وانعدام التهوية، وسوء نوعية الطعام، وانعدام الخصوصية، إضافة إلى الحرمان من مستلزمات النظافة والرعاية الصحية.

كما تتعرض الأسيرات للتعذيب الجسدي والنفسي، حيث يُمارَس ضدهن أبشع أشكال العنف، من ضرب وإهانات وتفتيش عارٍ وصعق بالكهرباء، فضلاً عن الإذلال خلال التنقل عبر "البوسطة" في ظروف مذلّة ومؤلمة تمتد لساعات دون السماح لهن بتناول الطعام أو الذهاب للحمام. كما يوثق التقرير تعرض العديد منهن للتحرش الجنسي والتهديد بالاعتصاب واستخدام الإهانات الجنسية كوسيلة ترهيب نفسي، في انتهاكٍ سافرٍ للمواثيق الدولية.

ويكشف التقرير عن وجه آخر من أوجه معاناة الأسيرات وهو حرمانهن من حقهن الطبيعي في الرعاية الصحية، حيث تعتمد مصلحة السجون الإسرائيلية عدم توفير الرعاية المتخصصة سواء من كوادر طبية أو أجهزة فحص أو أدوية لعلاج الأمراض المزمنة وغيرها. في حين يتم التعامل مع

الحالات الصحية الخطيرة بتجاهل متعمد، الأمر الذي شكل خطراً على حياة العديد من الأسيرات المريضات وكبيرات السن، وقد تسبب في وفاة بعضهن.

كما ويُعد العزل الانفرادي أحد أدوات التعذيب النفسي الممنهج التي يستخدمها الاحتلال لكسر إرادة الأسيرات، فيتم احتجازهن في مساحات ضيقة ومعزولة ومظلمة، دون تواصل مع العالم الخارجي. وكانت الأسيرات الحوامل، من أكثر النساء معاناة نظراً لوضعن الخاص واحتجتهن الماسة الى الرعاية الخاصة التي يعتمد الاحتلال حرمانهن منها، مما شكل خطراً على حياتهن وحياة أطفالهن.

ولا تنتهي معاناة الأسيرات بعد الإفراج عنهن، بل تستمر بشكل آخر، حيث يكشف التقرير عن شكل آخر من أشكال معاناة الأسيرات المحررات التي تنعكس على حالتهم النفسية وإصابة العديد منهن بما يطلق عليه " اضطراب ما بعد الصدمة"، وما يترتب عليها من الشعور بالاكتئاب والعزلة وعدم القدرة على الاندماج مجدداً في المجتمع وغيرها من الآثار النفسية بعيدة المدى. كما ويسلط التقرير الضوء على ما تعانيه الأمهات منهن ممن حُرمن من أطفالهن خلال فترة وجودهن في الأسر، وما يعانيه أطفالهن وأسرهن.

ويبرز التقرير أيضاً جريمة يمارسها الاحتلال الاسرائيلي منذ اكتوبر 2023 في حق الأسيرات من قطاع غزة وهي جريمة "الإخفاء القسري" في ظل ظروف قاسية جدا تتعدى فيها اية مقومات للحياة وتمتهن فيها الكرامة الانسانية وتتعرض فيها الأسيرات للتعذيب الوحشي في انتهاك صارخ للقانون الدولي الانساني وذلك بموجب نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي نهاية التقرير تطالب وزارة شؤون المرأة المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم لحماية الأسيرات الفلسطينيات، بما في ذلك فتح السجون أمام لجان رقابة دولية، والإفراج عن جميع النساء المعتقلات، وتوفير الحماية لهن، وتفعيل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحماية النساء في النزاعات المسلحة، ومساءلة الاحتلال الاسرائيلي على الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها بحق النساء الفلسطينيات بشكل يومي ومنهجي.

1. واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال

1-1 احصائيات الاسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال

منذ السابع من أكتوبر 2023، شهدت الأراضي الفلسطينية تصعيداً خطيراً في سياسة الاعتقالات الإسرائيلية التي استهدفت النساء بشكل ممنهج وواسع النطاق، حيث بلغ عدد الأسيرات الفلسطينيات اللواتي تم اعتقالهن خلال هذه الفترة نحو 510 امرأة، في إطار حملات تعسفية لا تميز بين ناشطة أو مدنية، قاصرة أو مسنة. وتأتي هذه الاعتقالات كجزء من استراتيجية تهدف إلى ترهيب المجتمع الفلسطيني وكسر إرادة النساء الفلسطينيات باعتبارهن جزءاً أصيلاً من النسيج المجتمعي.

وحتى تاريخ 13 نيسان 2025، لا تزال 29 أسيرة رهن الاعتقال في سجون الاحتلال، من بينهن أسيرتان سبق أن تم الإفراج عنهما في نوفمبر 2023، وأعيد اعتقالهما لاحقاً، في خرق صارخ لكل الأعراف القانونية. كما تم إصدار أحكام بحق اثنتين من المعتقلات، في حين تخضع أربع منهن للاعتقال الإداري دون تهمة محددة أو محاكمة عادلة، بينما لا تزال 22 أسيرة موقوفات بانتظار المحاكمة، وتتوزع هؤلاء الأسيرات على مناطق جغرافية مختلفة: 25 أسيرة من الضفة الغربية، وواحدة من القدس، واثنان من الداخل الفلسطيني المحتل، وأسيرة واحدة من قطاع غزة وفقاً لآخر التقارير الصادرة عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين.

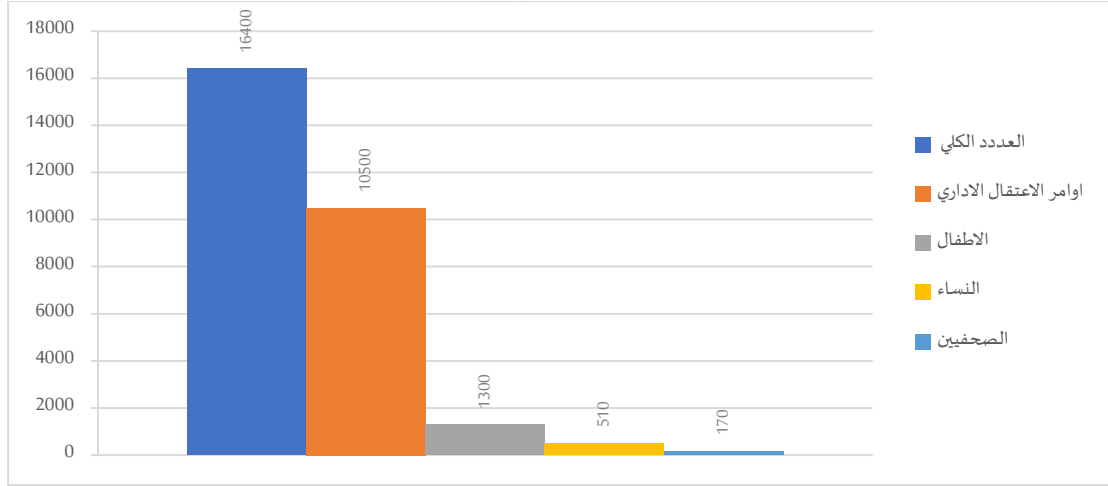
ويُشار إلى أن من بين هؤلاء الأسيرات، هناك حالتان إنسانيتان شديدتا الخطورة، حيث تعاني إحداهن من مرض السرطان، بينما الأخرى مصابة بحروق من الدرجة الثانية وتحتاج إلى علاج عاجل، إلا أن سلطات الاحتلال ترفض توفير الرعاية الطبية اللازمة لهما. إضافة إلى ذلك، تزرع 18 أسيرة أخرى تحت نير الاعتقال المنزلي والمحاكمة، من بينهن 4 أسيرات من الضفة الغربية و14 أسيرة من القدس مع تهديدات بإعادة اعتقالهن في أي لحظة .

كما أنه من ضمن 18 أسيرة رهن الاعتقال المنزلي هناك ثلاث أسيرات سبق الإفراج عنهن ضمن صفقات التبادل الأخيرة، ثم أعاد الاحتلال اعتقالهن وفرض عليهن الحبس المنزلي.

هذا الواقع يعكس استمرار الاحتلال في ممارساته القمعية بحق النساء الفلسطينيات، ضارباً بعرض الحائط جميع القوانين والاتفاقيات الدولية التي تكفل الحماية للنساء في أوقات النزاع، ومؤكداً أن الاحتلال

لا يتورع عن استخدام أدوات القهر والإذلال ضد من يُفترض أن تُصان كرامتهم وحقوقهن بموجب الشرائع الدولية.¹

شكل 1: حالات الاعتقال في الضفة الغربية منذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر 2023 - الربع الأول 2025 (تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم ومن أفرج عنهم لاحقاً)



المصدر: تقرير صادر عن هيئة شؤون الاسرى والمحريين، 2025

تجدر الملاحظة الى أن هذه الإحصائية الواردة في الشكل رقم (1) لا تشمل النساء اللواتي اعتُقلن من داخل قطاع غزة، رغم أن عددهن يُقدّر بالعشرات، في حين تشمل النساء المعتقلات من الأراضي المحتلة عام 1948، وأخريات من غزة تم اعتقالهن أثناء وجودهن في الضفة الغربية. وتواجه مؤسسات الأسرى صعوبة كبيرة في حصر أعداد المعتقلات من قطاع غزة، إذ يُعتقد أن العدد الحقيقي يصل إلى الآلاف، نتيجة اتباع سلطات الاحتلال لسياسة الإخفاء القسري، التي تُعقد عمليات التوثيق وتمنع الوصول إلى معلومات دقيقة حول أوضاعهن وظروف احتجازهن². إذ تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال العشرات من المدنيين العزل في قطاع غزة، بينهم نساء وكبار في السن، حيث يتم احتجازهم في ظروف قاسية للغاية.

ويُحتجز الأسرى والأسيرات مكبلي الأيدي ومُعصبي العينين طوال الوقت في أماكن مفتوحة تشبه الأقفال، دون توفير الطعام أو الشراب لفترات طويلة، مما يُعد انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقيات جنيف، خاصة الاتفاقية الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لعام 1949، والاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين، إضافة إلى بروتوكولاتها الإضافية لعام 1977.

¹ هيئة شؤون الاسرى والمحريين

² تقرير احصائي حديث بتاريخ 13-04-2025 صادر عن هيئة شؤون الاسرى والمحريين غير منشور

وهناك أكثر من 2000 شخصاً معتقلين من قطاع غزة وتم اعتبارهم "مقاتلين غير شرعيين"، وتشير التقديرات إلى أن العدد الحقيقي للمعتقلين أكبر بكثير، حيث يعتقد أن العدد يتجاوز 3000 معتقل بما فيهم النساء والأطفال³.

1-2 تطورات أعداد الأسرى والأسيرات خلال السنوات الأخيرة

على مدار سنوات الاحتلال الإسرائيلي، كانت المرأة الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من مسيرة النضال الفلسطيني، حيث تعرضت أكثر من 16,000 فلسطينية للاعتقال، بينهن قاصرات ومسنّات، وشهدت الانتفاضة الأولى عام 1987 أوسع موجة اعتقالات بحق النساء، طالت نحو 3,000 فلسطينية، فيما اعتُقلت حوالي 900 امرأة خلال الانتفاضة الثانية عام 2000. وبين عامي 2009 و2012 تراجعت الاعتقالات، لكنها تصاعدت مجدداً مع انطلاق الهبة الشعبية أواخر 2015، وتكثفت بعد إغلاق بوابات الأقصى في 2017، حيث سُجلت نحو 370 حالة وذلك بناء على تقرير صادرة عن وكالة وفا، في بداية العام 2025⁴.

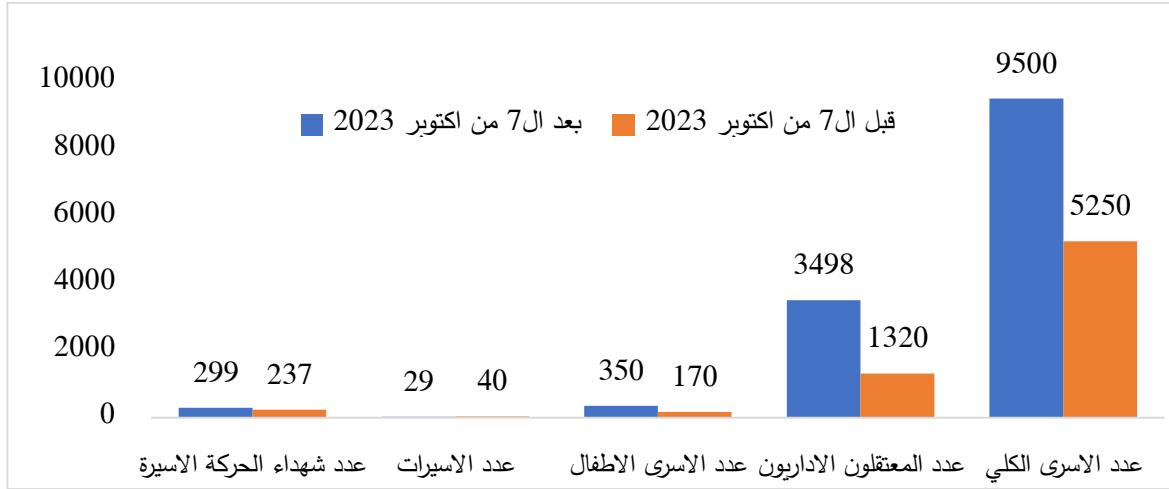
ووفقاً لنفس التقرير ازداد التصعيد عقب إعلان ترامب القدس عاصمة للاحتلال، ليتواصل خلال 2018 و2019 (بـ 110 معتقلات في 2019)، ويستمر في 2020 (128 معتقلة)، ثم 184 في 2021، و172 في 2022. (وفا، 2025)

إلا أن نقطة التحول الأخطر جاءت بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية الواسعة على غزة والضفة الغربية في 7 أكتوبر 2023، حيث نفذت قوات الاحتلال حملة اعتقالات عشوائية وشرسة، وصفت بالأكبر في تاريخ استهداف النساء الفلسطينيات، وسط تجاهل تام للقوانين الدولية التي تحمي المدنيين، لتبلغ هذه الاعتقالات مستويات غير مسبوقة من حيث العدد والانتهاكات، دون تمييز بين مدني أو مقاوم، رجل أو امرأة (وفا، 2025).

³ تقرير بعنوان "الاحتلال يفرج عن قرابة 80 معتقلاً من قطاع غزة" صادر عن جريدة الغد، بتاريخ 10 أبريل 2025

⁴ وكالة الأنباء وفا " الأسيرات الفلسطينيات رهن الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي ، الربع الاول 2025

شكل 2: مقارنة بين أعداد الاسرى والمعتقلين الاداريين قبل السابع من أكتوبر 2023 وبعده



المصدر: تقرير صادر عن هيئة شؤون الاسرى والمحريين، 2025

2. الانتهاكات الجسيمة بحق النساء الفلسطينيات في سجون الاحتلال الاسرائيلي

تعد سياسة اعتقال النساء الفلسطينيات واحدة من أبرز السياسات الممنهجة التي يعتمد عليها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ سنوات طويلة، ولم يُستثنَ من هذه السياسة حتى القاصرات. وفقاً للتقارير الصادرة عن نادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى الى أنه تم تسجيل نحو 490 حالة اعتقال بين صفوف النساء بينهن قاصرات، في الضفة الغربية والقدس منذ السابع من أكتوبر 2023 ، إلا أنه لا يوجد احصائيات ومعلومات دقيقة حول الاسيرات من قطاع غزة اللواتي تم اعتقالهن واخفائهن قسراً بعد السابع من أكتوبر 2023 وبعد أن تم تنفيذ عدة دفعات للإفراج عن بعضهن (تقرير مؤسسة تضامن 8 اذار 2025)⁵

وتواجه الأسيرات جرائم ممنهجة ومنظمة داخل سجون الاحتلال ومراكز التحقيق، وتساعدت هذه الجرائم بشكل أكبر وأخطر عقب حرب الإبادة التي شكلت مرحلة دموية جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، وفي هذا التقرير نلقي الضوء على أوجه هذه المعاناة:

⁵ تقرير شامل عن الاسيرات بمناسبة يوم المرأة العالمي ، صادر عن المؤسسة الدولية للتضامن مع الاسرى الفلسطينيين "تضامن" 8 اذار 2025.

2-1 ظروف إعتقال الأسيرات الفلسطينية القاسية

تُعاني الأسيرات الفلسطينيات من ظروف اعتقال وإحتجاز قاسية ومهينة، وزادت قسوة بعد السابع من أكتوبر 2023، حيث تعمدت مصلحة السجون الاسرائيلية اتخاذ جميع الاجراءات التي من شأنها ان تزيد من حجم الضغط على الاسيرات والامعان في إذلالهن، وتشمل هذه الظروف الاكتظاظ الشديد، الذي أدى الى غياب الخصوصية والى تدهور الصحة العامة للأسيرات وزيادة احتمالية انتشار الامراض المعدية بينهن وخاصة في ظل تردي الرعاية الصحية والنظافة العامة. وبناءً على شهادات الكثير من الاسيرات المحررات فانه لم يعد يتوفر لهن مساحات كافية للنوم او الحركة بشكل مريح مما زاد من الضغوط والاعباء النفسية والجسدية لهؤلاء الاسيرات.

كما ويتعمد الاحتلال الاسرائيلي جعل السجون مغلقة او سيئة التهوية مما يدي الى انتشار الروائح الكريهة وانتشار الرطوبة، وما يشكل خطراً على حياة الاسيرات وخاصة ممن يعانين من امراض مزمنة او اصابات ناتجة عن التعذيب او التعامل القاسي.

تُعاني الأسيرات من ظروف اعتقال في غاية القسوة حيث: الاكتظاظ، انعدام التهوية، سوء نوعية الطعام، غياب الرعاية الطبية، وعدم توفر مستلزمات النظافة الشخصية، كما يتم حرمان بعضهن من الملابس الكافية والبطانيات، خاصة في فصل الشتاء. ويعانين أيضاً من انعدام الخصوصية فبعضهن يُحجزن في زنازين فيها كاميرات مراقبة.

ومن اوجه معاناة الاسيرات هو الحرمان - منذ 7 اكتوبر من وجبات طعام كافية وصالحة، حيث يتم تقديم وجبات غذائية سيئة سواء من حيث الجودة او الكمية، وتفتقد الى العناصر الاساسية التي يحتاجها الجسم، وغالباً ما يقدم الطعام بارداً وغير صالح للاكل. كما تحرم مصلحة السجون الاسيرات من الزيارات ومن الحصول على الطعام من خارج السجن. وقد سبب ذلك الاجهاد والتعب للاسيرات وخاصة ممن يعانين من الامراض والحوامل منهن.

ويعتبر توفير ملابس مريحة وتناسب مع الظروف الجوية ومع احتياجات الاسيرات أحد حقوقهن الاساسية، الا ان الاحتلال الاسرائيلي يحرمهن من الحصول على هذا الحق بل انه زاد الخناق عليهن، وعمد الى توفير ملابس بالية وغير مريحة ولا تناسب مع ظروف الطقس، مما فاقم من معاناتهن. وتتصاعد معاناة الاسيرات في فصل الشتاء حيث يُحرمن من الحصول على الأغذية الدافئة في ظل البرد الشديد، اضافة الى عدم توفر التدفئة مما يعرضهن لمخاطر صحية.

2-2 التعذيب وسوء المعاملة اثناء التحقيق او الاحتجاز

وفقاً لتقارير صادرة عن هيئة شؤون الاسرى ونادي الاسير وبناء على شهادات بعض الاسيرات المحررات، فان الأسيرات الفلسطينيات يعانين في سجون الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات جسيمة تشمل مختلف أشكال التعذيب الجسدي والنفسي. هذه الممارسات القاسية تبدأ منذ لحظة الاعتقال، حيث تتعرض العديد منهن للضرب العنيف من قبل جنود الاحتلال على أماكن الاعتقال متفاوتة ، مما يؤدي إلى إصابتهن بجروح في أماكن متفرقة من أجسادهن. في بعض الحالات، يتم استخدام البنادق لضرب الأسيرات، مما يتسبب في تمزق ملابسهن وكشف أجزاء من أجسادهن بشكل مُهين، كما يتم تقييد أيديهن وأعينهن وتعصيب رؤوسهن، وهو ما يزيد من شدة الانتهاك لحقوقهن الإنسانية.

وعلى الرغم من الإصابات الناتجة عن هذه الاعتداءات، لا يتوقف الاحتلال عن تعذيب الأسيرات، بل يستمر في تعريضهن لظروف احتجاز قاسية، مثل احتجازهن في زنزانات قذرة ضيقة دون تقديم طعام أو شراب، أو تقديم وجبات طعام غير صالحة للاستهلاك. على سبيل المثال، بعد الاعتقال، تُحتجز بعض الأسيرات في زنازين انفرادية.

في بعض الحالات، تتعرض الأسيرات للتعذيب النفسي عبر أساليب مبتكرة، مثل تشغيل الموسيقى بصوت عالٍ جداً بهدف منعهن من النوم، وكذلك الاعتداءات اللفظية والإهانات والسخرية المستمرة من الجنود، الذين يستفزون الأسيرات بالتهكم عليهن، بالإضافة إلى الاعتداءات اللفظية والتهديدات بالموت، والضرب والتنكيل، والتوعد والوعيد، والتعذيب، والتحقير الحاط بالكرامة، والابتزاز، والتجوع والتعطيش، والحرمان من النوم أو الفراش، والفورة، ومتطلبات النظافة الشخصية أو الاستحمام، التمر، والتحرش أو هتك العرض والتهديد بالاغتصاب أو الاغتصاب، والحرمان من الزيارة، والتواصل مع المحامي وبالتالي عدم الحصول على المساعدة القانونية، والمداهمات لغرف الأسيرات من قبل مصلحة السجون - الذكور والكلاب البوليسية - والحرمان من التعليم، وأداء الشعائر الدينية، ومصادرة المقتنيات الخاصة، وفرض الغرامات المالية، ومنع إدخال الملابس، كما تمارس أساليب تعذيب إضافية مثل صعق الأسيرات بالكهرباء أثناء عملية التفتيش العاري، الذي يعتبر أحد أساليب التعذيب الأكثر إهانة، حيث يتم إجبارهن على التعرض لفحص جسدي مهين من دون مراعاة لأبسط الحقوق الإنسانية، ومنهن من يتم يرتكب بحقهن جريمة "الاعدام خارج القانون".

وتؤكد العديد من شهادات الأسيرات على تعرضهن للتفتيش العاري بشكل متكرر ومنها شهادة لاحدى الاسيرات تعرضت لذلك في سجن هشارون قبل نقلها الى سجن الدامون. في بعض الحالات، يتم نقل الأسيرات إلى زنازين قذرة، حيث يُجبرن على الجلوس على الأرض دون غطاء أو فرشاة، وتترك الأسيرات في ظروف صحية بالغة السوء، مع تهديدات مستمرة وحالات من الإهمال الطبي الذي يعرضهن لمخاطر صحية خطيرة (تقرير صادر عن هيئة الاسرى والمحريين ونادي الاسير الفلسطيني في 8 آذار 2025).

إن هذه الممارسات تظهر بوضوح السياسة الإسرائيلية الممنهجة في تعذيب الأسيرات الفلسطينيات، والتي تهدف إلى كسر إرادتهن وفرض أقصى درجات القهر عليهن، ومضاعفة معاناتهن النفسية، وذلك في خرق فاضح للقوانين الدولية التي تحظر التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان والتي منها المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة (1949): "حيث أنها تحظر معاملة المحتجزين في المناطق المحتلة بشكل لا يليق بالكرامة الانسانية، بما في ذلك التعذيب والاهانة" وكذلك تشكل انتهاكاً لاتفاقية مناهضة التعذيب (CAT 1984)، والتي تدعو الدول الاطراف الى اتخاذ تدابير قانونية وامنية لضمان عدم تعرض الافراد للتعذيب او المعاملة القاسية اثناء احتجازهم او استجوابهم⁶.

2-3: معاناة النساء خلال النقل عبر "البوسطة"

وإمعاناً في زيادة معاناة النساء تعتمد إدارة السجون الاسرائيلية نقل الاسيرات عبر سيارات خاصة يطلق عليها "البوسطة"، وتعتبر من أقصى الممارسات ايضا في حق الاسيرات وخاصة القاصرات والمريضات منهن، إذ تستمر الرحلة في هذه السيارات لمدة ثمانية ساعات، وتكون الأسيرة مقيدة على كرسي حديدي لا سمح لها بتناول الطعام او الشراب او قضاء الحاجة ولا يسمح للنساء ارتداء ملابس ثقيلة في الشتاء وقد تعرضت عشرات الأسيرات إلى التحرش الجنسي، والتهديد، والتكيل والاعتداء اثناء النقل. هذه التجربة التي تعايشها الاسيرات تترك اثار نفسية صعبة حتى بعد تحررنهن من الاسر.

⁶ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة OHCHR |

2-4: التحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب والاغتصاب

كشف تقرير مشترك صادر عن هيئة شؤون الاسرى والمحربين ونادي الاسير (آذار -2025) عن إحدى أبشع الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي في حق الأسيرات الفلسطينيات والتي تتمثل في تعرض بعض الاسيرات الى الاعتداءات الجنسية والتي تضمنت التحرش، والتفتيش العاري، بالإضافة الى التهديد باغتصابهن أو التهديد باغتصاب افراد من عائلاتهن، واستخدام ألفاظ جنسية مهينة، وقد تضمن التقرير ايضاً شهادات لأسيرات محررات تعرضن لهذه الجرائم والمعاملة غير اللائقة والشتيم بمصطلحات بذينة والتهديد بشكل مستمر، والضرب المبرح مسببة آلام ووجاع دون تقديم اي علاج. فيما كشف نفس التقرير عما أعلنته الامم المتحدة في بيان رسمي لها عن "وجود تقارير موثوقة بتعرض معتقلات من غزة للاغتصاب".

وتُعد هذه الممارسات انتهاكاً صارخاً للعديد من الاتفاقيات والقوانين التي تحظر هذه الممارسات كاتفاقية مناهضة التعذيب التي سبق وأشرنا اليها، وعلان القضاء على العنف ضد المرأة (1993) واتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين.

2-5: الحرمان من الرعاية الصحية

تُعاني الأسيرات الفلسطينيات المصابات جراء الاعتقال أو اللواتي يعانين من أمراض مزمنة من إهمال طبي متعمد في سجون الاحتلال، وخصوصاً في سجن الدامون، في جريمة أخرى تُضاف الى سلسلة جرائم الاحتلال في حق الاسيرات الفلسطينيات حيث يتم تجاهل احتياجاتهن الصحية كجزء من سياسة الإذلال سياسة الإماتة والاعدام البطيء. وتتمثل هذه الانتهاكات الصحية بحق الاسرى والاسيرات على السواء، وهي كانت موجودة ويتم ممارستها قبل العدوان الحالي، فالتقرير الصادر عن هيئة شؤون الاسرى (2018)⁷ يؤكد ذلك من خلال سرده لمجموعة كبيرة من هذه الانتهاكات التي تضاعفت بعد السابع من اكتوبر 2023، والتي منها ما يلي:

- الإهمال الطبي المتكرر والتأجيل في إجراء العمليات الجراحية ومعالجة الحالات الطارئة.
- حرمان الاسيرات من اعطائهن الادوية اللازمة والاكتفاء باعطاء مسكنات ألم فقط، مما يشكل خطراً على حيت الاسيرات وخاصة ممن يعاني من الاصابة بالامراض المزمنة. واحياناً يتم تقديم أدوية منتهية الصلاحية، مما يعرض حياتهن للخطر ويزيد من تعقيد حالاتهن الصحية.

⁷ تقرير بعنوان "طبيعة الانتهاكات الصحية التي يتعرض لها الاسرى المرضى"، صادر عن هيئة شؤون الاسرى، آذار 2018.

- لا يوجد في السجون الإسرائيلية أطباء متخصصون في العديد من المجالات، مثل طب العيون، الأسنان، أو الأنف والأذن والحنجرة، ونسائية وتوليد، مما يؤثر بشكل سلبي على صحة الأسيرات اللواتي يحتجن إلى رعاية خاصة، وتحديدًا النساء الحوامل وكبيرات السن ومن يعانين من الأمراض المزمنة. كما تفتقر العيادات الطبية في السجون إلى وجود أطباء متواجدين على مدار الساعة، مما يعوق تقديم العلاج الفوري في الحالات الطارئة.
- نقص الأجهزة الطبية المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة مثل الأطراف الصناعية والنظارات الطبية، إضافة إلى عدم توفير أجهزة التنفس لمرضى الربو والالتهابات المزمنة في الجهاز التنفسي.
- تحرم الأسيرات من الحصول على وجبات غذائية صحية تلئم حالتهم الصحية، وخاصة من يعاني من أمراض مزمنة كالضغط والسكري والنساء الحوامل منهن.
- لا تقوم إدارة السجون بعزل الأسيرات اللواتي قد يتعرضن للإصابة بأمراض معدية مثل الجرب أو التهابات الأمعاء، مما يعرض الأسيرات الأخريات لخطر الإصابة في ظل الازدحام الشديد في المعتقلات.
- تعتمد إدارة السجون التعامل بقسوة أكبر مع الأسيرات المصابات والمريضات إمعاناً في تعذيبهن، ولا يتم توفير سيارات إسعاف مجهزة. بل يتعرضن للتقييد والضرب ورش الغاز وغيرها من الممارسات الاجرامية.
- تُعاني الأسيرات المريضات من ظروف اعتقال سيئة جداً في السجون مثل نقص التهوية والرطوبة المفرطة داخل الزنازين، بالإضافة إلى اكتظاظ الأسرى ونقص أدوات التنظيف والمبيدات الحشرية مما يشكل خطراً على حياتهن.

وقد وثق تقرير صادر عن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (2024)⁸ أنَّ إدارة السجن تعتمد تأخير عرض الأسيرات المصابات على الأطباء، رغم وجود إصابات واضحة أو شكاوي متكررة، كما يتم تقديم مسكنات فقط دون فحوصات أو تشخيص. بعض الأسيرات اللواتي أصبن أثناء الاعتقال بالرصاص أو الضرب، لم يتلقين أي علاج جدي، ما أدى إلى مضاعفات صحية خطيرة. وعلى سبيل المثال، الأسيرة رجاء كرسوع، التي اعتُقلت في شباط 2024، رغم معاناتها من إعاقة حركية ومشاكل صحية معقدة، بقيت دون عناية طبية أو توفير أجهزة مساعدة على الحركة. ويشكل الإهمال الطبي

⁸ [التعذيب والمعاملة القاسية | مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان](#)

تهديداً خطيراً على حياة الأسيرات فمنهن من استشهدت بسبب الإهمال الطبي كالأسيرة سعدية فرج الله من مدينة الخليل ، التي حرمتها الاحتلال الاسرائيلي من تلقي العلاج اللازم مما أدى الى استشهادهما. كما ويشكل الإهمال الطبي للأسيرات انتهاكاً خطيراً لأدنى المعايير الحقوقية المنصوص عليها في قواعد نيلسون مانديلا⁹ التي تنص على تقديم الرعاية الطبية الشاملة للمعتقلين (مؤسسة الضمير، 2024).

تُظهر شهادات موثقة أن العديد من الأسيرات الفلسطينيات يتعرضن للاعتقال رغم إصابتهن بجروح خطيرة، حيث يتم نقلهن إلى المستشفيات تحت الحراسة، ويُخضعن للتحقيق وهن على أسرة العلاج، وغالباً وهن مقيدات بالأصفاد حتى أثناء تلقي الرعاية الطبية. بعد الخروج من المستشفى، تُنقل الأسيرات إلى مراكز توقيف في ظروف قاسية تفتقر لأدنى مقومات الإنسانية، إذ يُحتجزن في غرف باردة وقذرة، ويُخضعن للتعذيب العاري عند الوصول، قبل نقلهن إلى سجون مركزية مثل "الدامون"، دون مراعاة لوضعهن الصحي أو الإنساني.

2-6: سياسة العزل الانفرادي كأسلوب قمعي ممنهج

تشير البيانات الموثقة في تقرير صادر عن "الهيئة المستقلة والمرصد الأوروبي المتوسطي إلى أن العزل الانفرادي يستخدم بحق العديد من الأسيرات الفلسطينيات خلال الحرب على غزة، كأداة لترهيبهن وكسر إرادتهن داخل مراكز التحقيق والسجون. ففي كثير من الحالات، يتم نقل الأسيرة مباشرة إلى زنزانة انفرادية عقب الاعتقال أو بعد التحقيق، في ظروف قاسية تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية. وتُحتجز الأسيرة في مساحة ضيقة ومظلمة تفتقر إلى التهوية والضوء، وتُمنع من التواصل مع الأسيرات الأخريات أو مع عائلتها، الأمر الذي يتسبب بآثار نفسية عميقة تتراوح بين القلق والاكتئاب، وقد تصل إلى حالات من الانهيار العصبي أو التفكير بالانتحار.

ووفقاً لما ورد في ورقة بحثية صادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2023)¹⁰، فإن "الاحتلال الاسرائيلي اعتمد هذه السياسة بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة بشكل

⁹ قواعد نيلسون مانديلا: حماية حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية | الأمم المتحدة

¹⁰ تاجر ، خالدة (2023): ورقة بحثية بعنوان: "الانتهاكات بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. رام الله ، فلسطين

متزايد بعد أكتوبر 2023"، حيث تم عزل بعض الأسيرات لساعات طويلة بعد التفتيش العاري، وحرمانهن من الطعام والنوم، واستخدام وسائل ضاغطة مثل الإضاءة المستمرة أو الأصوات العالية لحرمانهن من الاستقرار النفسي. كما وردت شهادات لأسيرات أُجبرن على خلع ملابسهن تحت التهديد وتم احتجازهن لاحقاً في ظروف عزل كاملة دون تمكينهن من حتى أبسط حقوقهن الإنسانية، كالماء أو الحمام.

وتشكل سياسة العزل الانفرادي انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني ولقواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، التي تنص على أن "العزل المطول أو غير الطوعي يجب أن يُمنع كلياً، وأن يُعتبر بمثابة معاملة قاسية، لإنسانية أو مهينة"، ما يستوجب المساءلة الدولية لدولة الاحتلال وملاحقتها أمام المحاكم الدولية المختصة (تقرير الهيئة المستقلة 2023).

2-7: النساء رهن المحاكمة والحبس المنزلي

لا تقتصر أدوات القمع التي تستخدمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء الفلسطينيات على الاعتقال داخل السجون فحسب، بل تمتد لتشمل أشكالاً أخرى من القيود، أبرزها فرض الحبس المنزلي والذي طال 18 أسيرة فلسطينية منهن أسيرة تعاني من ظروف نفسية قاسية وتتعالج في أحد مستشفيات الأمراض النفسية، والذي بات وسيلة إضافية لمعاكبة الأسيرات والتحكم بحياتهن اليومية حتى خارج أسوار المعتقلات. فقد أصدرت المحاكم الإسرائيلية سلسلة من قرارات الحبس المنزلي بحق عدد من الفلسطينيات، في حين لا تزال أخريات يواجهن محاكمات طويلة ومجففة في قضايا أمنية ومدنية، ضمن مسار قانوني تُهيمن عليه معايير مزدوجة وعدالة منتقصة، وفي ظل فرض غرامات وكفالات مالية عالية ونتيجة الحبس المنزلي تعاني الأسيرات الفلسطينيات من أوضاع نفسية بالغة الصعوبة نتيجة ما يتعرضن له من قمع وتعذيب وظروف اعتقال قاسية وغير إنسانية. فالعزلة تؤدي في كثير من الحالات إلى القلق، والاكتئاب، واضطرابات ما بعد الصدمة. هذه الظروف القاسية تُستخدم كأداة ممنهجة من قبل الاحتلال للنيل من إرادة الأسيرات وكسر صمودهن.

تمثل هذه السياسات جزءاً من حملة منهجية تستهدف النساء الفلسطينيات في محاولة لإخضاعهن وكسر إرادتهن، وخلق بيئة من الضغط والترهيب تمسهن وتطال أسرهن ومجتمعاتهن¹¹.

2-8 معاناة الأسيرات الحوامل في سجون الاحتلال الاسرائيلي

تعاني الأسيرات الحوامل بشكل خاص من ظروف صحية خطيرة نتيجة الإهمال الطبي وسوء التغذية والضغط النفسي الشديد، في ظل غياب أي رعاية خاصة بالأمومة. وقد اشارت التقارير الصادرة عن المؤسسات التي تعني بشؤون الاسرى مثل نادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الاسرى ومؤسسة الضمير (2024) إلى أن الأسيرات الحوامل لا يحصلن على متابعة طبية منتظمة، ويتركن في الزنازين دون إشراف صحي، بل تُنقل بعضهن إلى التحقيق وهن في شهور متقدمة من الحمل، ويتم اجبارهن على الجلوس لساعات في أوضاع مؤلمة دون مراعاة لحالتهم، كما لا توفر إدارة السجون الغذاء المناسب أو الفيتامينات الضرورية للنساء الحوامل، ولا يتم تجهيز مرافق خاصة للولادة أو الرعاية اللاحقة، ولا يتم اجراء الفحوصات اللازمة التي تحتاجها الى امراة حامل خلال متابعة الحمل، كل هذه الممارسات تعرض حياة الجنين والأم للخطر.

تُحرم الأسيرات الحوامل من الرعاية الصحية الكافية، ويتم احتجاز بعضهن في ظروف لا تراعي متطلبات الحمل. كما لا يتم نقلهن الى المستشفيات الا في حالات حرجة، وغالباً ما يتم تقييدهن أثناء الفحوصات.

وقد ورد في بيان مشترك لمركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير (2024) أن الأسيرة التي تلد أثناء الاعتقال لا يُسمح لها باحتضان طفلها إلا لوقت محدود، ثم ينتزع عنها بعد أيام أو أسابيع، مما يخلف آثار نفسية عميقة عليها وعلى الرضيع، ويؤدي إلى صدمة مضاعفة داخل الأسر، وغالباً ما تجرى عمليات الولادة تحت حراسة مسلحة في غرف المستشفيات، وهن مقيدات اليدين والقدمين، دون مراعاة لظروفهن الصحية والنفسية، وهو ما يعتبر من أبشع أشكال المعاملة اللاإنسانية والمهينة التي تترك أبعاداً نفسية سيئة.

¹¹ تقرير بعنوان "الاحتلال يعتقل في سجون 21 اسيرة فلسطينية"، صادر عن مؤسسة الضمير ، بتاريخ 2025/3/7

2-9 الاسيرات المحررات: معاناة مستمرة

إن معاناة الاسيرات الفلسطينيات لا تنتهي بتحررهن وخروجهن من الاسر، وإنما تبقى تجربة الاعتقال وما يتخللها من ممارسات قاسية تمس كرامتهن وتلحق الضرر النفسي والجسدي بهن، تاركة آثاراً نفسية عميقة عليهن، كما وتلقي بظلالها على قدرتهن على الاندماج في المجتمع، واستعادة حياتهن بشكل طبيعي. وفي دراسة (دراغمة، 2017)¹² حول الآثار المترتبة على الاسر فقد كشفت عن عدة آثار وتحديات تواجهها الاسيرات وأسرهن ومنها، إضافة الى ما صدر عن تقارير صادرة عن جهات مختصة:

- تقاوم المعاناة النفسية: تشير هذه الدراسة وتؤكد عليها العديد من التقارير الحديثة الصادرة عن المؤسسات الحقوقية المختصة بمتابعة شؤون الاسرى والمحررين إلى أن العديد من الاسيرات المحررات يتعرضن لاضطراب ما بعد الصدمة PTSD ، حيث يسترحعن ذكريات العنف الذي واجهنه من عنف وتكيد واذلال وتعذيب نفسي وجسدي داخل المعتقل وحرمان من أبسط حقوقهن، وهذا يؤثر على تفاعلهن الاسري والمجتمعي. وكثير من الاسيرات المحررات من يعانين من اضطرابات نفسية مثل: القلق ، والارق واضطرابات النوم والاكتئاب.
- الآثار الجسدية والالام المزمنة: كثير من الاسيرات من يتعرضن لتعذيب شديد خلال الاعتقال والتحقيق، وتبقى اثار هذا التعذيب مصاحبة للاسيرات، فتستمر معاناتهن الجسدية، وخاصة في ظل انعدام الرعاية الصحية للاسيرات في السجون وتعتمد مصالح السجون لعدم توفير العلاج والادوية اللازمة وعدم تواجد اطباء مختصين، مما يفاقم معاناتهن، هناك اسيرات من فقدان حياتها بعد خروجها من الاسر بفترة قصيرة بسبب سياسية الاهمال الطبي التي عانت منها خلال فترة اعتقالها¹³.
- تعيش الأسيرات المحررات في حالة من الغربة، وتواجه بالكثير من التحديات التي تتعلق بمسألة التأهيل، والاندماج، والتمكين في مجتمعاتهن.
- تُعد سياسة إعادة اعتقال الأسيرات الفلسطينيات والتهديد المستمر بإعادة اعتقالهن أحد أشكال القمع النفسي والسياسي التي تمارسها سلطات الاحتلال، حيث لا تنتهي معاناة الأسيرة بالإفراج عنها، بل تبقى تحت وطأة الملاحقة الدائمة والقلق من العودة إلى الأسر في أي لحظة. هذه السياسة

¹² دراغمة، بسمة ، اشراف فايز ، محاميد واخرون (2017): الآثار الاجتماعية والنفسية لتجربة الاعتقال على أسر الاسيرات

الفلسطينيات المحررات في محافظات شمال الضفة الغربية، اطروحة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية.

¹³ وكانت الاسيرة المحررة وفاء جرار احدى هؤلاء الاسيرات، اذ عانت من الاهمال الطبي، وكانت قد تعرضت لاصابات خطيرة خلال اعتقالها من قبل الجيش الاسرائيلي، وبترت قدميها، وافرج عنها وهي في حالة صحية سيئة، تقاومت بعد الافراج عنها الى ان استشهدت في أيار /2024.

تستخدم كوسيلة للضغط المستمر، وإبقاء الأسيرات في حالة توتر وخوف دائمين، ما يحد من قدرتهن على استعادة حياتهن الطبيعية.

- منعهن من السفر والتنقل، سواء لأغراض الدراسة أو العلاج، ما يحوّل حياتهم إلى شكل آخر من السجن المفتوح. هذا الإجراء لا يطالهم وحدهم، بل يمتد ليشمل أسرهم وذويهم، كنوع من العقاب الجماعي. ورغم أن حرية الحركة تُعد من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية.¹⁴

2-10: الأسيرات الأمهات

تواصل سلطات الاحتلال العديد من النساء الفلسطينيات في ظروف لا إنسانية، في إطار سياسة ممنهجة تنتهجها سلطات الاحتلال بهدف كسر إرادة الشعب الفلسطيني، واستهداف الأمهات بشكل خاص، لما لهن من دور مركزي في النسيج المجتمعي والمقاومة الاجتماعية. حيث تم حرمان 12 أمّاً فلسطينية من حريتهن وحقهن في احتضان أطفالهن، في مشهد يعكس وجهاً آخر من معاناة الأسرى. تبدأ رحلة الألم بالنسبة للأم الفلسطينية منذ لحظة الاعتقال، التي غالباً ما تتم في ساعات الليل المتأخرة، عبر اقتحام عنيف للمنزل، يترافق مع تكيل متعمد أمام أنظار أطفالهن، مما يترك آثاراً نفسية عميقة على العائلة بأكملها.¹⁵

ولا تقتصر المعاناة على لحظة الاعتقال، بل تمتد خلال عمليات النقل القاسية إلى مراكز التحقيق والتوقيف، ثم خلال فترة الاحتجاز في السجون، يُشكل اعتقال الأمهات الفلسطينيات أحد أشد أشكال المعاناة الإنسانية التي تُخلفها سياسات الاحتلال، إذ يؤدي إلى فصل قسري وقاسٍ بين الأم وأطفالها لفترات طويلة، في مراحل حاسمة من نموهم وتكوينهم النفسي والعاطفي، بالإضافة إلى حرمان الأطفال من دفء الأمومة ورعايتها، وتفقد الأسرة توازنها الطبيعي، بينما تُعاني الأم من ألم الفقد وغياب أبنائها، ما يترك آثاراً نفسية عميقة يصعب تجاوزها. هذا الانفصال القسري لا يمس فقط العلاقة بين الأم وأطفالها، بل يخلق فجوة عاطفية قد لا تُرمم، ويُعد انتهاكاً صارخاً للمعايير الإنسانية والمواثيق الدولية التي تكفل حماية الروابط الأسرية، خصوصاً في أوقات النزاع والاحتلال.

¹⁴ تقرير بعنوان الاسرى ومنع السفر، صادر عن نساء من اجل فلسطين بتاريخ 19 سبتمبر 2019

¹⁵ تقرير بعنوان 14 أمّاً يعتقلهن الاحتلال في سجونهم ويحرمهن من احتضان أبنائهن، صادر هيئة شؤون الاسرى والمحررين، 20 اذار 2025

2-11: معاناة الأسيرات المحررات القاصرات معاناة مضاعفة

شملت حملات الاعتقال النساء الفلسطينيات من مختلف الاعمار، ومنهن القاصرات، حيثُ اعتقل الاحتلال عشرات الفتيات القاصرات على مدار السنوات. حسب هيئة شؤون الاسرى والمحررين اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي حوالي 1300 طفلاً ما يزال هناك أكثر من 350 طفلاً فلسطينياً، من بينهم فتاة فلسطينية تبلغ من العمر 12 عاماً يواصل الاحتلال الإسرائيلي اعتقالهم في سجونهم ومعسكراتهم، ومن بينهم أكثر من 100 طفل يعتقلهم إدارياً. ويواجه الأطفال الأسرى جرائم منظمة تستهدف مصيرهم، أبرزها جرائم التعذيب، وجريمة التجويع، والجرائم الطبية، هذا إلى جانب عمليات السلب والحرمان الممنهجة التي يواجهونها بشكل لحظي، والتي أدت مؤخراً إلى استشهاد أول طفل في سجون الاحتلال منذ بدء الإبادة وهو الطفل وليد أحمد (17 عاماً) من بلدة سلواد/ رام الله الذي أُستشهد في سجن (مجدوبتاريخ 2025/3/23)¹⁶..

كما أن نسبة اعتقال القاصرين المقدسين هي الأعلى، حيث يعتقل العشرات منهم يومياً ويتم احتجازهم بشكل غير قانوني، إضافة لفرض سياسة الحبس المنزلي بحقهم والإبعاد عن القدس وفرض غرامات مالية باهظة بحقهم¹⁷.

وبالتالي فإن معاناتهن مضاعفة عن بقية الأسيرات، حيث يحتجزن في ظروف مهينة ويتم التعامل معهن ونقلهن الى مراكز التحقيق بطريقة عنيفة، يتعرضن خلالها للضرب والتقييد لساعات طويلة، ويتعرضن أيضاً للتهديد والالفاظ النابية، والعزل الانفرادي، والحرمان من النوم، ومنع الاتصال بالاهل او المحامين وفقاً لتقارير حقوقية ولدراسة (أبو حشيش، 2021)¹⁸، كما كشفت تلك التقارير والدراسات الى انه أثناء فترة الاعتقال، لا يتم تصنيف الفتيات بحسب الفئة العمرية، بل يُحتجزن مع النساء البالغات، مما يفاقم من إحساسهن بالخوف ويخلق حالة من القلق الدائم. تضاف إلى ذلك ظروف السجون السيئة التي لا تلبي الاحتياجات الخاصة للأطفال، إذ تقتصر الغرف إلى النظافة، وتعاني الأسيرات من سوء التغذية، إضافة إلى غياب الرعاية الصحية والنفسية. كما لا توفر مصلحة السجون الإسرائيلية أي برنامج تعليمي رسمي للقاصرات، مما يتسبب في انقطاعهن عن الدراسة وتراجع مستواه الأكاديمي عند التحرر.

¹⁶ هيئة شؤون الاسرى والمحررين

¹⁷ هيئة شؤون الاسرى والمحررين

¹⁸ أبو حشيش ، رهام، وإشراف د. سماح صالح (2021): التحديات الاجتماعية التي تواجه الأسيرات الفلسطينيات القاصرات المحررات من السجون الإسرائيلية ، اطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية

كما وثقت دراسة (أبو حشيش، 2021) استخدام الاحتلال الاسرائيلي أساليب الضغط النفسي التي يعتمد الاحتلال الاسرائيلي اتباعها مع الاسيرات القاصرات كالتهديد باغتصاب أحد افراد العائلة، استخدام اساليب ملتوية للحصول على اعترافات تحت الاكراه، مما يترك جرحاً عميقاً في ذاكرة الفتيات يصعب تجاوزها حتى بعد الخروج من السجن، اذ ان هذه الممارسات تُعد انتهاكات في حق الكرامة الانسانية وفي حق الطفولة.

وكشف دراسة (أبو حشيش، 2021) عن مجموعة من الآثار النفسية التي تُعاني منها الأسيرات القاصرات المحررات بعد خروجهن من السجن، فمنهن من يصبن بالصدمة النفسية المستمرة (PTSD)، التي تكون على شكل نوبات بكاء مفاجئة، واضطرابات في النوم، وكوابيس متكررة، وشعور دائم بالخوف، ونوبات هلع مرتبطة بأصوات أو أماكن معينة تذكرهن بتجربة الأسر. كما وتواجه القاصرات صعوبة في العودة إلى الحياة الطبيعية داخل الأسرة والمجتمع. حيث تُعاني بعضهن من انعزال اجتماعي، وتجدر أخريات أنفسهن غير قادرات على مواصلة التعليم بسبب الانقطاع الطويل وفقدان الدافعية.

كما تُعاني الأسيرات المحررات القاصرات من فقدان الشعور بالأمان والثقة مما يعني حاجتهن الماسة الى المزيد من الرعاية والدعم والمساندة من قبل المجتمع وجميع المؤسسات ذات العلاقة لتكون حاضة لهن وتساعدن على تجاوز الآثار النفسية والجسدية التي تسبب بها اعتقالهن وعلى الاندماج في المجتمع.

ورغم خطورة تلك الممارسات التي وردت في دراسات وتقارير سابقة للسابع من اكتوبر 2023 في حق الاسيرات والقاصرات منهن، ورغم اهمية تلك الدراسات في الكشف عن الآثار النفسية والاجتماعية للإعتقال وممارسات الاحتلال على الاسيرات، الا أنه ومع تصاعد الهجمة الاسرائيلية على الاسرى والاسيرات بعد اكتوبر 2023، فان الانتهاكات اصبحت أكثر فظاعة وخطورة على الاسيرات من السابق، وذلك بناء على شهادات الاسيرات المحررات أنفسهن ووفقاً لتقارير سبق وتمت الاشارة اليها في

هذا التقرير، اذ أمعن الاحتلال في سياسة التجويع والتعذيب والاذلال بحق الاسيرات¹⁹، وعليه فان آثار تلك الممارسات يتوقع أن تترك أثراً أخطر وقد تشكل تهديداً على صحتهم النفسية وعلى حياتهم أيضاً.

وان كل تلك الممارسات تعد ممارسات محظورة بموجب القانون الدولي والمعاهدات دولية، والتي أهمها اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989²⁰، حيث تلزم المادة 37 من الاتفاقية الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل - ومنها دولة الاحتلال الاسرائيلي - بعدم تعريض أي طفل للتعذيب أو لأي نوع من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما تحظر تماماً فرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة على الأطفال دون سن الثامنة عشرة، خاصة إذا لم تكن هناك إمكانية للإفراج عنهم.

وتُلزم الاتفاقية الاطراف الموقعة عليها بأن يُعامل الأطفال المحرومون من حريتهم بكرامة وإنسانية، مع مراعاة سنهم واحتياجاتهم الخاصة. ويجب فصلهم عن البالغين، إلا إذا كانت مصلحتهم الفضلى تقتضي خلاف ذلك. كما تضمن لهم الحق في التواصل مع أسرهم عبر الزيارات والمراسلات، إلا في ظروف استثنائية مبررة، وكل هذه الامور ينتهكها الاحتلال الاسرائيلي بشكل واضح وفاضح.

إضافة إلى ذلك فان هذه الممارسات تشكل أيضاً خرقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ينص في مواده (7 و14 و24) على حماية الأطفال من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية²¹، وعلى وجوب ضمان حقهم في محاكمة عادلة ومتناسبة مع سنهم. جميع هذه النصوص القانونية تنتهكها سلطات الاحتلال، التي تتعامل مع القاصرات كأنهن أشخاص بالغون خطرون، فتستخدم معهن أدوات قمع لا تتناسب مع طبيعة سنهن أو خلفيتهن النفسية.

"تقدم احدى الاسيرات القاصرات شهادتها حول تجربتها في الاعتقال، حيث تم اعتقالها في بداية العام 2025، وتم وضعها في معسكر عوفر خلال أول يومين، ونامت على الأرض بدون فرشاة أو حرام، وكان هناك مكيف بارد طوال الوقت.

في اليوم الثالث، تم التحقيق معها واستمر التحقيق طويلاً من الساعة 3 عصراً حتى 1 فجراً، وبعد التحقيق، أخذها الجنود إلى جيب عسكري حيث جلس جندي على اليمين وآخر على اليسار. هدهدا الجنود بالضرب إذا لم تتحدث، وتعرضت للضرب بالكتب على رأسها ووجهها أثناء الطريق لمدة 40 دقيقة. وعند وصولها إلى معسكر آخر، أقيمت إلى غرفة حيث تجمع الجنود والمجنذات وقاموا بضربها بأقدامهم وهي فاقدة الوعي، ثم وضعوا غطاء على رأسها وصوروها، قبل أن ينقلوها مع معتقلين آخرين إلى المسكوبية". (تقرير مؤسسة الضمير، 2025)

¹⁹ الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال.. ظروف قاسية وحياة لا إنسانية...! | مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان

²⁰ اتفاقية حقوق الطفل 1989 اتفاقية حقوق الطفل OHCHR |

²¹ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية OHCHR |

2-11: جريمة الاختفاء القسري للأسيرات من قطاع غزة ومصيرهن المجهول

منذ السابع من أكتوبر 2023 قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بإعتقال عدد كبير من النساء الفلسطينيات، واقتادتهن إلى معسكرات ومراكز احتجاز مجهولة، مثل عناتوت، وسدي تيمان، وعسقلان، والجلمة، والدامون، دون إعلام العائلات أو المحامين بمصيرهن، وهو ما يُشكل جريمة "اختفاء قسري" بموجب القانون الدولي وبموجب نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية²².

وبناءً على شهادات حية وتقارير حقوقية فانه يتم إحتجاز الأسيرات (طفلات، مسنات، مريضات، وجريحات وحوامل)²³ في ظروف غير انسانية داخل بركسات معدنية، معصوبات الأعين ومقيّدات، يتم منعهن من الحديث أو الحركة، ويُحرمن من مستلزماتهن الشخصية خاصة خلال الدورة الشهرية، كما ويتم استخدام التفتيش العاري والاعتداء اللفظي والجسدي كوسائل إذلال منهجة، إضافة الى ذلك فانه يتم حرمانهن من الاستحمام الا لفترات قصيرة جداً، ويتم اقتحام اماكن اعتقالهن بشكل يومي، ويتم تقديم وجبات غذائية غير كافية²⁴.

ومن المهم الإشارة الى انه يتم احتجاز هؤلاء الاسيرات دون توجيه أي تهمة لهن ودون مراجعة قضائية لمدة تصل الى 45 يوم بدلاً من 14 يوماً، ويتم أيضاً حرمانهن من مقابلة محامين لمدة تصل الى 90 يوماً. وأشارت التقارير أيضاً إلى أنه بعد أن تم احتجاز الاسيرات من قطاع غزة في معسكرات مؤقتة، نقلت العديد منهن الى سجن الدامون، والذي وصفته التقارير بأنه محطة إضافية للعزل المنهج والإقصاء، حيث يتم منع الأسيرات من التواصل مع أي محامي، ولا يُسمح لهن بالاتصال بعائلاتهن، وذلك في انتهاك واضح لجميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي دعت الى حماية حقوق الاسرى والحفاظ عليهم والتي سبق وتمت الإشارة اليها.

وفي شهادة لأسيرة محررة من مخيم البريج، حيث كانت واحدة من بين 10 نساء اعتُقلن في 28 ديسمبر 2023، بعد نزوحها من غزة. وتم نقلها وهي معصوبة العينين ومقيّدة اليدين والرجلين إلى معسكر عناتوت، ووُضعت هناك في "قفص يشبه أقفاص الحيوانات" في العراء والبرد القارس لمدة 11 يوم دون أدنى رعاية طبية أو صحية، وتعرّضت للضرب والإهانة من المجندات الإسرائيليات، وتشكل هذه الشهادة مثلاً على طبيعة الانتهاكات التي تتعرض لها الأسيرات من قطاع غزة (الميادين نت، 2024).

²² الاختفاء القسري بحق معتقلي قطاع غزة.pdf.

²³ لا يتوفر بيانات دقيقة ونهائية حول هؤلاء الاسيرات، هنالك الكثير من التقارير التي كل منها يتضمن بيانات مختلفة
²⁴ تقرير بعنوان: جريمة الإخفاء القسري.. ما هو مصير أسرى قطاع غزة؟ موقع الميادين نت يجري مقابلات مع أسرى من قطاع غزة تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في ظل جريمة الإخفاء القسري، الصحفية ميس ابو غوش، 24 نيسان 2024، [جريمة الإخفاء القسري.. ما هو مصير أسرى قطاع غزة؟ | الميادين](#)

3 التوصيات

ننظر في وزارة شؤون المرأة بقلق بالغ الى ما تُعاني منه الاسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الاسرائيلي من ظروف مأساوية ومعاملة وحشية تنتهك كرامتهن وانسانيتهن، وتشكل خطراً حقيقياً على حياتهن ومستقبلهن، وتنتهك بشكل فاضح جميع القوانين والمواثيق الدولية، ونضم صوتنا الى صوت جميع المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية في المطالبة العاجلة والفورية في توفير الحماية الدولية الفورية للأسيرات الفلسطينيات وخاصة المريضات والمسنات منهن من خلال ما يلي:

1. وضع إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال أمام مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني المحتل. وإنهاء الاحتلال للأرض الفلسطينية استناداً لقرارات الشرعية الدولية وفتوى محكمة العدل الدولية والقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، باعتبار ذلك شرطاً لتمتع النساء والفتيات الفلسطينيات بحقوق الانسان وعلى رأسها العيش بحرية، وكرامة.
2. منع افلات إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال من العقاب، استناداً لقواعد القانون الدولي الانساني، وذلك عبر مساءلة ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب، والجرائم ضد الانسانية، والتعذيب، إلى أدوات وأجهزة العدالة الدولية بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية.
3. إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على إطلاق سراح جميع الأسيرات والأسرى دون قيد أو شر وبلا إبطاء، والكشف عن مصير النساء والفتيات المختفيات قسراً.
4. إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على فتح سجونها ومعتقلاتها ومراكز توقيفها أمام اللجان الطبية واللجان الحقوقية الدولية، ومن ضمنهم الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقررة المعنية في العنف الجنسي.
5. دعوة المقررين الخواص إلى مباشرة ولايتهم المواضيعية والتنقيص حول الانتهاكات الجسيمة التي تواجه الأسيرات الفلسطينيات والعنف القائم على أساس الجنس الواقع عليهن. وإعداد التقارير ذات الصلة، واحالتها الى الامين العام للأمم المتحدة وجلس حقوق الانسان.
6. حشد الجهود الاقليمية والعالمية على مستوى المنظمات والبرلمانات لاعلاء صوت الأسيرات الفلسطينيات وضحايا جرائم الاخفاء القسري. وتوفير كافة أوجه الدعم لهن.

7. على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته تجاه تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 الصادر عام 2000، حول (المرأة والسلام والأمن) والتوصية العامة رقم 30 المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع الصادرة عن لجنة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

8. دعوة الدول المتعاقدة على اتفاقيات جنيف إلزام الاحتلال الإسرائيلي، السلطة القائمة بالاحتلال، لإحترام التزاماتها وفق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة لحماية الأسرى والمدنيين.



المراجع:

تقرير شامل عن الاسيرات بمناسبة يوم المرأة العالمي ، صادر عن المؤسسة الدولية للتضامن مع الاسرى الفلسطينيين "تضامن" 8 اذار 2025.

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة OHCHR | تقرير بعنوان "طبيعة الانتهاكات الصحية التي يتعرض لها الاسرى المرضى ، صادر عن هيئة شؤون الاسرى ، اذار 2018.

التعذيب والمعاملة القاسية | مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان
قواعد نيلسون مانديلا: حماية حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية | الأمم المتحدة
جرار ، خالدة (2023): ورقة بحثية بعنوان: "الانتهاكات بحق الاسيرات والاسرى اثناء حرب الابداء الجماعية على غزة، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان. رام الله ، فلسطين
دراغمة، بسمة ، اشراف فايز، محاميد واخرون (2017): الآثار الاجتماعية والنفسية لتجربة الاعتقال على أسر الاسيرات الفلسطينيات المحررت في محافظات شمال الضفة الغربية، اطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
ابو حشيش ، رهام، واشراف د. سماح صالح (2021): التحديات الاجتماعية التي تواجه الاسيرات الفلسطينيات القاصرات المحررات من السجون الاسرائيلية ، اطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية
الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال.. ظروف قاسية وحياة لا إنسانية!! | مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان

اتفاقية حقوق الطفل 1989 اتفاقية حقوق الطفل OHCHR |

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية OHCHR |

الاخفاء القسري بحق معتقلي قطاع غزة.pdf.

تقرير بعنوان: جريمة الإخفاء القسري.. ما هو مصير أسرى قطاع غزة؟ موقع الميادين نت يجري مقابلات مع أسرى من قطاع غزة تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في ظل جريمة الإخفاء القسري ، الصحفية ميس ابو غوش، 24 نيسان 2024 ، جريمة الإخفاء القسري.. ما هو مصير أسرى قطاع غزة؟ | الميادين

تقرير بعنوان "الاحتلال يفرج عن قرابة 80 معتقلا من قطاع غزة" صادر عن جريدة الغد، بتاريخ 10 ابريل 2025

تقرير بعنوان الاسرى ومنع السفر، صادر عن نساء من اجل فلسطين بتاريخ 19 سبتمبر 2019

هيئة شؤون الاسرى والمحررين

تقرير بعنوان "الاحتلال يعتقل في سجون 21 اسيرة فلسطينية" ، صادر عن مؤسسة الضمير ، بتاريخ 2025/3/7